البحث عن بيانات جديدة

كشفت الأزمة العالمية النقاب عن ثغرات شاسعة في الإحصاءات المالية الدولية تعمل السلطات حاليا على سدها

أديلهايد بيرغي – شملتس
Adelheid Burgi-Schmelz

كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة عن نقص البيانات في مجالات أساسية كان بمقدورها مساعدة السلطات على قياس وإدراك المخاطر على النظام الدولي والتي نجمت عن تزايد الاندماج بين الاقتصادات والأسواق المالية. وصدور إحصاءات في الوقت المناسب– تتسم باتساقها على الصعيد الداخلي وإمكانية مقارنتها عبر البلدان– يكتسب أهمية حاسمة في مراقبة الاستقرار المالي. كما أن توافر معلومات أفضل عن الروابط بين المؤسسات المالية، عبر قنوات مثل الإقراض بين البنوك وإقراض الأوراق المالية واتفاقات إعادة الشراء وعقود المشتقات، له دور حاسم في مساعدة السلطات على ضمان الاستقرار المالي.

ولكن في الفترة التي سبقت الأزمة المالية الأخيرة، لم تتمكن أنظمة البيانات من الرصد الشامل للاندماج المتعمق بين الاقتصادات والأسواق والروابط القوية بين المؤسسات المالية. وهناك أدلة دامغة على أن مخاطر الائتمان قد ازدادت سوءا من جراء الاقتراض المكثف (الرفع المالي) الذي أُجري كثير منه خارج نطاق مؤسسات الإيداع التقليدية (كالبنوك)، باستخدام الأوراق التجارية، واتفاقات إعادة الشراء، وغيرها من أدوات السوق المماثلة. وتمثلت إحدى المشكلات الرئيسية أثناء الأزمة في كثافة استخدام التمويل قصير الأجل لشراء أصول طويلة الأجل (تحويل آجال الاستحقاق)، والتي أدت إلى عدم التوافق الزمني في هيكل آجال استحقاق الأصول والخصوم للشركات. ولكن نظرا لنقص البيانات، لم يكن في وسع الجهات التنظيمية والرقابية والجهات المشاركة في السوق إجراء قياس كامل لدرجة تحويل أجل الاستحقاق أو الحد الذي وصلت إليه العلاقات المتداخلة بين المؤسسات المالية والأسواق.

درس مهم في الاستقرار المالي

أشار مؤخرا دانييل تارولو عضو مجلس الاحتياطي الفيدرالي (راجع Tarullo, 2010) إلى أن أحد الدروس الأساسية تتمثل في ضرورة أن يتوافر لدى الجهات الرقابية وصانعي السياسات والمستثمرين بيانات ومعلومات كافية لتعجيل وتيرة تقييم الآثار المحتملة، مثل احتمالات تأثير فشل مؤسسة بعينها على غيرها من المؤسسات الكبرى من خلال قنوات ائتمان الطرف المقابل، وعلى الأسواق المالية وترتيبات الدفع والمقاصة والتسوية. وقد أكد دومينيك ستراوس – كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، في مقابلة أُجريت معه مؤخرا (Schneider, 2010) أهمية الحاجة إلى توافر بيانات شاملة بدرجة تواتر عالية في الوقت المناسب لرصد المخاطر النظامية المرتبطة بعمليات المؤسسات المالية المؤثرة نظاميا وقال «نحن في حاجة إلى توافر مزيد من البيانات، بما في ذلك تلك التي تصدر عن عدد صغير نسبيا من المؤسسات الكبرى المؤثرة على النظام المالي... ومهمة الصندوق هي الرقابة على البلدان، لكننا نرى اليوم مؤسسات مساوية في الحجم لكثير من البلدان، أو ربما كانت أكبر منها. فكيف يتسنى لنا الاضطلاع بدور الرقابة العالمية دون توافر بيانات عما يحدث في تلك المؤسسات المالية الكبيرة»؟

وقد رددت هذه الفكرة الاقتصادات المتقدمة وكبرى اقتصادات الأسواق الصاعدة أعضاء مجموعة العشرين (G-20) ، فطلبت المجموعة من الصندوق ومن مجلس الاستقرار المالي (FSB) استكشاف الثغرات وتقديم المقترحات الملائمة لتعزيز عملية جمع البيانات (راجع دراسة Burgi – Schmelz, 2009). وقد وافقت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية– وهي المجموعة متعددة الجنسيات المسؤولة عن توجيه سياسات الصندوق– على هذا الطلب في أبريل ٢٠٠٩ ومرة أخرى في ٢٠١٠.

ماذا ينقصنا؟

استجابة لذلك قام الصندوق ومجلس الاستقرار المالي – الذي أنشأته مجموعة العشرين العام الماضي للوقوف على مشكلات النظام المالي والإشراف على أي إجراءات لعلاجها – بوضع ٢٠ توصية (راجع IMF and FSB, 2010, p.12) منها ما يلي:

- تعزيز البيانات اللازمة لتحقيق الفعالية في رصد ومراقبة تراكم المخاطر في القطاع المالي. ويتطلب ذلك تعزيز إتاحة البيانات، للتعرف على المخاطر المتراكمة في قطاع البنوك وتحسين نطاق التغطية في شرائح القطاع المالي التي لم يترسخ فيها إبلاغ البيانات بشكل ملائم، مثل المؤسسات المالية غير المصرفية.
- تحسين البيانات عن روابط الشبكة المالية الدولية، وهو ما يستدعي زيادة المعلومات عن الروابط المالية بين المؤسسات المالية المؤثرة نظاميا، وكذلك دعم المبادرات لجمع بيانات التدفقات المصرفية عبر الحدود، وأوضاع الاستثمار، والتعرض للمخاطر وذلك بصفة خاصة لتحديد أنشطة المؤسسات المالية غير المصرفية.
- دعم البيانات اللازمة لرصد مدى تعرض الاقتصادات المحلية للصدمات. ويتطلب ذلك اتخاذ تدابير لتقوية التغطية القطاعية لبيانات الميزانية العمومية القومية وتدفق الأموال، بما في ذلك تغطية إحصاءات مالية الحكومة وبيانات أسعار العقارات في الوقت المناسب وعلى أساس موحد وقابل للمقارنة عبر البلدان. وعادة ما تكون قضايا العقارات معقدة بصفة خاصة، فتتفاوت ممارسات البلدان في إعداد تلك البيانات، غير أن تأثير أسعار المساكن على صافي ثروة الأسر المعيشية وثيق الصلة بالأزمة الحالية.
- تشجيع الإعلام الفعال بالإحصاءات الرسمية لتحسين معرفة البيانات المتاحة لأغراض السياسة.

وقد بدأ العمل لتطبيق كافة التوصيات. ويشكل سد الثغرات تحديات كبيرة في بعض الحالات مثل إيجاد الموارد اللازمة للأجهزة الإحصائية أو تغيير التشريعات. وفي حالات أخرى، ترتبط الثغرات المحددة بالمبادرات القائمة حيث يكون الإطار المفاهيمي لرصد البيانات على درجة جيدة من التطور، كما في «المسح المنسق لاستثمارات الحافظة» الصادر عن صندوق النقد الدولي.

كفاءة جمع البيانات

هناك بعض التعقيدات التي ينطوي عليها التحول من تحديد الثغرات في البيانات إلى اعتماد الأنظمة الكفء لجمع وإدارة وإبلاغ البيانات. ويقتضي هذا التحول تحديد أولويات الأنشطة، والتنسيق والتعاون الفعالَين بين الهيئات الدولية والسلطات الوطنية، وتوفير الموارد الكافية ووضع الأطر التشريعية الملائمة في كثير من البلدان لتحسين قدرة الأجهزة التنظيمية والإحصائية على جمع البيانات اللازمة. وقد أقر كبار المسؤولين الحكوميين في مؤتمر بازل الذي عقد في شهر أبريل الماضي بوجود تلك المصاعب (راجع IMF، ٢٠١٠). كما أشاروا أيضا إلى أن بعضا من التوصيات الأكثر صعوبة – كتلك الداعية إلى تعزيز فهم الشبكات المالية العالمية – هي من بين التوصيات الأكثر أهمية لدعم تحليل الاستقرار المالي.

لذا لا بد لجهود جمع البيانات أن تدرك أبعادها الدولية، وأن تسعى لتحقيق المشاركة الملائمة من الجهات التنظيمية على مستوى العالم، خاصة في مناطق الاختصاص التي تضم المراكز المالية الكبيرة. فالطبيعة الدولية للأسواق المالية – على سبيل المثال – تحد من قدرة أي اقتصاد يعمل منفردا على تنظيم بيانات الأسواق المالية العالمية.

وإدراكا لتلك العوامل، اعتمد صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي منهجا تشاوريا دوليا في وضع نموذج قياسي مشترك لإبلاغ البيانات في المؤسسات المؤثرة في النظام المالي، حيث شارك في وضعه خبراء في الاستقرار المالي وجهات رقابية وخبراء إحصائيون من البلدان الأعضاء في مجلس الاستقرار المالي – كل البلدان أعضاء مجموعة العشرين إضافة إلى منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وهولندا وسنغافورة وإسبانيا وسويسرا. ويمكن أن يكون لنموذج إبلاغ البيانات القياسي دور مهم في توحيد المعلومات وتيسير عملية تبادل البيانات الخاصة بالتعرض للمخاطر المشتركة، والروابط بين المؤسسات المؤثرة في النظام المالي. لكن التنسيق ليس دواء سحريا ناجعا – فالحواجز البارزة لا تزال باقية، مثل عدم وجود إطار تشريعي مناسب لتبادل البيانات. كذلك يتطلب الأمر معالجة قضايا السرية في الإفصاح عن البيانات وحقوق الملكية في القطاع الخاص.

إحراز تقدم

تم إحراز تقدم ملموس (راجع IMF and FSB, 2009, 2010) ، وذلك على سبيل المثال من خلال إطلاق موقع «المؤشرات العالمية الرئيسية» (Principal Global Indicators) على شبكة الإنترنت في أبريل ٢٠٠٩ لتقديم البيانات المتاحة من الهيئات الدولية المشاركة في الوقت المناسب والتي تغطي بيانات القطاعات المالية والحكومية والخارجية والحقيقية، ويحتوي الموقع على روابط للدخول إلى المواقع الإلكترونية لهيئات دولية ووطنية.

وعند إنشاء موقع المؤشرات العالمية الرئيسية (Principal Global Indicators)، أقرت المنظمات الدولية السبع – التي تتألف منها المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالإحصاءات الاقتصادية والمالية – بأهمية تجاوز عمليات إنتاج الإحصاءات التقليدية للتوصل إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية بمعدل تواتر أعلى وفي الوقت المناسب، وذلك على الأقل بالنسبة للبلدان المؤثرة في النظام المالي. ونظرا للطبيعة العالمية للأزمة الأخيرة، يطالب مستخدمو البيانات بالحصول على بيانات أكثر قابلية للمقارنة على المستوى الدولي في الوقت المناسب وبمعدل تواتر أعلى. ويعمد هذا المنهج المشترك بين الوكالات إلى حشد الموارد القائمة، ويعتمد على المزايا النسبية لكل وكالة، ويدعم تبادل البيانات بطريقة منسقة. ويُتاح أيضا للوكالات الدولية الاطلاع على مجموعات بيانات قطرية مختارة ومعروضة بطريقة تسمح بالمقارنة الواسعة عبر البلدان.

وتم تعزيز هذا الموقع على شبكة الإنترنت عدة مرات. وهناك جهود حالية لتوسيع نطاق تغطية الموقع القُطْرية متجاوزا بذلك اقتصادات مجموعة العشرين ومتماشيا في ذات الوقت مع مبادرات البيانات الجارية في صندوق النقد الدولي – بما في ذلك نشر المنهجيات الإحصائية الدولية، وتنسيق طرق عرض إحصاءات مالية الحكومة، وتحسين إبلاغ بيانات مؤشرات السلامة المالية على نحو منتظم، وزيادة نشر البيانات وتعزيز شفافيتها من خلال «النظام العام لنشر البيانات» و«المعيار الخاص لنشر البيانات» الصادرين عن صندوق النقد الدولي.

المسار المستقبلي

تم في السنوات الأخيرة إحراز تقدم كبير في إتاحة البيانات الاقتصادية والمالية وتحقيق إمكانية مقارنتها. ولكن الأزمة التي بدأت في عام ٢٠٠٧ أثارت قضايا تتطلب مناهج أكثر إبداعا لإنتاج البيانات الإحصائية، وذلك للتوصل إلى مؤشرات اقتصادية ومالية في الوقت المناسب وبمعدل تواتر أعلى وتعزيز التعاون بين الهيئات الدولية في تلبية الحاجة إلى البيانات. ويتيح العمل الجاري لسد ثغرات البيانات، خاصة النموذج القياسي المشترك لصندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي، فرصا هائلة تسمح بتعزيز فهم القضايا المحيطة بالاستقرار المالي – خاصة تلك المتصلة بالروابط بين المؤسسات المؤثرة في النظام المالي العالمي. ■

أديلهايد بيرغي – شميلتس هي مديرة إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي. وقد ساعد في إعداد هذا المقال كل من روبرت هيث، وأندرو كيتيلي، وألفريدو ليون وجميعهم من إدارة الإحصاءات في الصندوق.

المراجع:

Burgi-Schmelz, Adelheid, 2009, "Data to the Rescue," Finance & Development, Vol. 46, No. 1.

Inter-Agency Group on Economic and Financial Statistics, Principal Global Indicators website.

International Monetary Fund, 2010, "High-Level Conference on Financial Crisis and Information Gaps" (Basel, April 8–9).

International Monetary Fund and Financial Stability Board Secretariat, 2010 "The Financial Crisis and Information Gaps: Progress Report, Action Plans and Timetables" (May).

———, 2009, "The Financial Crisis and Information Gaps: Report to the G-20 Finance Ministers and Central Bank Governors" (October 29).

Schneider, Howard, 2010, "In the Wake of Financial Crises, IMF Seeks a New Role with Broader Authority," The Washington Post, May 20.

Tarullo, Daniel K., 2010, "Equipping Financial Regulators with the Tools Necessary to Monitor Systemic Risk," Testimony before the U.S. Senate Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs, February 12.